لعدم الاستقلال مع کون اللفظ ...

الاول فهم منه الشیء التام فلم یخرج عنه ...

ضم ضمیمه واجیب بان المراد من الطلاق لفظا صحیحا واطلاق الحرف بلا ضم ضمیمه غیر صحیح ولا یبعد

ان یقال المراد بالطلاق الالفاظ ان یستعملها اهل اللسان فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم فلا

حاجة الی اعتبار قید التقلیل المعنی ما یقصد بشیء فهو اما مفعل اسم مکان بمعنی المقصد او مصدر

میمی بمعنی المفعول او مخفف معنی اسم مفعول کرمی ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فلذکر المعنی یغنیه

علی تجریده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم یتعلق بها وضع فخبیط صلاد

بفتح و فی الهجاء الموضوعة لغرض الترکیب لا بازاء المعنی وخرجت بقوله لمعنی اذ وضعها لغرض

الترکیب لا بازاء المعنی فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فکیف یصدق علیه انه وضع

لمعنی قلنا المعنی ما یتعلق به القصد وهو اعم من ان یکون لفظا او غیره فان قلت قد وضع بعض الکلم

المفردة بازاء الالفاظ المرکبة کلفظ الجملة والخبر فکیف یکون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ

وان کانت بالقیاس الی معانیها مرکبة لکنها بالقیاس الی الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد

اجیب عن الاشکالین بانه لیس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفهوم

کلی افراده الفاظ کلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغیرها ولا یخفی علیک ان هذا الحکم

منقوض بامثال الضمایر الراجعة الی الفاظ مخصوصة مفردة او مرکبة فان الوضع فیها وان کان عاما

بعض الاحباب وكلمات الله تعالى نا خلنا اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لذلك لاخراجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فلا يخرج عنه وضع الحرف حينئذ لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى غيرها فيدخل لذلك المعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص فلا يرد بفتح حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرج بقوله لمعنى لان وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما

اللفظ فی اللغة الرمی یقال اکلت التمرة ولفظت النواة ای رمیتها ثم نقل فی عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنی الملفوظ کالخلق بمعنی المخلوق الی ما یتلفظ به الانسان حقیقة او حکما مهملا کان او موضوعا مفردا
کان او مرکبا واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب واضرب اذ لیس من مقولة الحرف و
الصوت اصلا ولم یوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجری
علیه احکام اللفظ فکان لفظا حکما لا حقیقة والمحذوف لفظ حقیقة لانه قد یتلفظ به الانسان فی
بعض الاحیان وکلمات الله تعالی داخلة اذ هی مما یتلفظ به الانسان وعلی هذا القیاس کلمات الملائکة
والجن والدوال الاربع هی الخطوط والعقود والاشارات والنصب غیر داخلة فی اللفظ فلا حاجة
الی قید لاخراجها وانما قال اللفظ ولم یقل لفظة لانه لم یقصد الوحدة والمطابقة غیر لازمة
لعدم الاشتقاق مع کون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصیص شیء بشیء بحیث متی اطلق او احس الشیء
الاول فهم منه الشیء الثانی فیخرج عنه وضع الحرف حیث لا یفهم معناه متی اطلق بل اذا اطلق مع
ضم ضمیمه واجیب بان المراد متی اطلق اطلاقا صحیحا واطلاق الحرف بلا ضم ضمیمه غیر صحیح ولا یبعد
ان یقال المراد باطلاق الالفاظ ان یستعملها اهل اللسان فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم فلا
حاجة الی الغیبة ویتناول المعنی المعنی ما یقصد بشیء فهو اما مفعل اسم مکان بمعنی المقصد او
میمی بمعنی المفعول او مخفف معنی اسم مفعول کمرمی ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر المعنی بعده
علی تجریده عنه فیخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم یتعلق بها وضع تخصیص الا اد
بفتح حروف الهجاء الموضوعة لغرض الترکیب لا بازاء المعنی وخرج بقوله لمعنی ان وضعها لغرض
الترکیب لا بازاء المعنی فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فکیف یصدق علیه انه وضع
لمعنی قلنا المعنی ما یتعلق به القصد هو اعم من ان یکون لفظا او غیره فان قلت قد وضع بعض الکلمات
المفردة بازاء الالفاظ المرکبة کلفظ الجملة والخبر فکیف یکون موضوعا المفرد قلنا هذا الالفاظ
وان کانت بالقیاس الی معانیها مرکبة لکنها بالقیاس الی الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجیب عن الاشکالین بانه لیس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفهوم
کلی افراده الفاظ کلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغیرها ولا یخفی علیک ان هذا الحکم
منقوض بامثال الضمایر الراجعة الی الفاظ مخصوصة مفردة او مرکبة فان الوضع فیها وان کان عاما

لكن الموضوع له خاص فاين هنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور وعلى انه
صفة للمعنى ومشتاق ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وسبق انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا له ومرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه ولا يبعد من هذا نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد
اما منصوب وان لم يثبت الالف عند رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان فهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلاما او غير كلام فانه يخرج
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه بعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد بقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب فما اورد صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فيشمل عبد الله علما ويخرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
منه فلو خرج بقيد الافراد ولم يخرجه بذكر لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان
الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل هي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه
الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي
اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية ويسمى

تحقيقه لك في باب احد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف
كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو طرف واقع في
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كذلك والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد
علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فحصل لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس
المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة
ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة
او حكما بحيث تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ
يتناول المفردات المهملة والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبعث

لكن الموضوع له خاص فليس هنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه
صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ومن يتوهم انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع ليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بتبعية اللفظ
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد ان يقال نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد
اما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلاما او غير كلام منه فخرج
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري ومثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب فاورد صاحب
المفصل تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خارج عنه
فانه لا يقال انه لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا
فيه فلو خرج بقيد الافراد ولو لم يخرج بذكره لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان
الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح على وجع الصدر فبعد ذكر
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه
الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي
اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

يحققون ذلك في مباحث الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف
كمن والى فانهما بحسب الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو طرف اي في
جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد
علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس
المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى الحد ادخله في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد تنبيها على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة
ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة
او حكما تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ
يتناول المفردات المهملات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت

المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او
قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسند احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت فقط والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر
الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده بذلك فيصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فيكون الكلام عند المصنف ايضا
اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند
اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به في بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي
بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة
منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف لما تبين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد وبعد
الاسناد لا بد من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الا
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه
مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل
الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فمعنى كلامه

وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا او تبعا من غير حاجة الى ذكره وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه يدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا
ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما
عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل
تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله با[لمفهومية]
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهو[مية]
فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى
المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع
الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف
هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو واولو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهو[مات]
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها انما تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حا[جة]

الى ذكرها لكن لما جرت العادة باسقاطها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لا تم الغرض من وضعها الا بذكرها لفهم هذه الخصوصيات الا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حدها بانها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل عن مصدر مستعمل نحو رويد فانه قد استعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه وزن قوقاة مصدر قوقا او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه ولكن الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليتقيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه هنا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها فهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتبة بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف فلو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها ازيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وزيد اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهوم مدلول عليه باللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل

والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم و سيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنمية وجهة عدم اختصاص تنوين الترنمية ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على دخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا ينبغي بحرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة ينبغي بحرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا ينبغي بحرف الجر مط لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف الالفاظ المركبة اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب

مناسبة مؤثرة في منع الاعراب يعني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء كالاضافة بناء
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم انه صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة ولبس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام
الهمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل وبهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذا يقال
لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما
اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في
التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فطابق كلامهم فمعرفته متفرعة
على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على
نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله
المصنف حكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره
اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها خلاف ما يعمل
البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا قصير
واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا بنصب على التمييز اي يختلف لفظه
اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا وتقديرا والاختلاف لفظا كما في

قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتي وفتيا وفتي بقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد و
بقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
في احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع ولاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا
يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرفا يختلف اخره
اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف فحين اراد بما الموصول
الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله
به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة ويقيد الحيثية
خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ياء قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن لما
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه كانه
اراد هذا المعنى حيث قال ليدل هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر
خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه يبعد عن الفهم غاية البعد الكلام
فيه متعلق بقوله يختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق
بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذته جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداول
المعاني المختلفة المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة مثنا ومن غير جمعه لتضادها ينبغي ان يكون

علاماتها ابعض كل نوع يبينها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة نفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق ياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم الذي لم يبق بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال العطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا

حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل وزيد ورأيت رجلا وزيدا ومررت برجل وزيد والقسم الثاني مثل جاء طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اتباعا للفرع على نهج الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لان اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو لان اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه

فرع كلا مضافا اى حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه
مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف
فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو
الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف يسقط بالتقاء
الساكنين نحو جائنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى
مضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف الذى هى الفرع نحو
جائنى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر اثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقتها بالالف رفعا وبالياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا
كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا او يجمع بالواو والنون وما الحق
به وهو الجمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع فى ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا صح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مفاديق العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مفادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه
الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين فى المجموع فاعرابها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد فى اخرهما حروف تصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فيناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما مراعاة
كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف كان
حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر

لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فى فضلة الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان موضع الاعراب اللفظى و
التقديرى الذى اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب
فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه
لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من انه اعراب مثل هذا
الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى احوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان
كما فى الاسم الذى فى اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او
غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى
انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا

القوم صرف بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب لمناسبة مقتضيها علة يعني فيما عدا ذكرنا مما يقدر فيه الاعراب او استثقل لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه مما سيجيء ذكره من علل التسع وعلة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعل قوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنتان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد

مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لم يختل الوزن ولكن يقع فيه زحاف عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من تسمى باحمد فانه لو قال باحمد الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا واحبث

في سلاسل البناسبة المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنتهى الذي صرف غير المنصرف لتناسبه فما يقوم مقامهما اي العلة
الواحدة التي يقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فان كل واحدة منهما
مقام علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب وانا عيم وحكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لانفكاكهما اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم
لها بالعارض كما في العلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم
معدولا اخرجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما في كون
غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلانها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من
الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس و
الناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما على اقواس وانياب
اخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث

وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عداهم من هذه
الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرع بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل المحقق للعدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير
منع الصرف كثلث ومثلث فان الدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في المتبوعات الاصلية اعني ثلثة ومثلث لا عبرة بها
وفيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لانه بمعنى الاصل اشد تاخرا
ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد ثم
عدة وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر
وان كان اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلهما اما جمع
جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل التحقيقي والاخر الصفة
الاصلية وان نصت بالعلمية في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل

والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كاينب وانوس فانه لم يعتبر اخراجها
عما هو القياس فيهما كالانياب والافواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب وافواس فلا شذوذ
في هذه الجمعية لا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن يحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذا زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى
عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث ولما ثبت ان السببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء
اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا قيل ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف هو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت دلالته بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذ مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان
معناه مررت بنسوة هي موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون صفة في الاصل الذي هو

الوضع بان يكون وضعه على الوصفية فلا يضره بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان
موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم بحيث
صارا اسمين للحية الاول للسوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في
معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع
اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر
ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في
الاصل ولا في الحال لان الاصل في الاسم الصرف والتانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف
فانه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف صيغت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي
شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة
حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل

احد الامور الثلثة من الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الا
ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزيد علما
للمراة وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زيد فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته مع العلمية الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي
به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقام تاء التانيث
اذا قدم صغر ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون التاء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون التاء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات و
منع الصرف من احكام المعربات وتعريف اللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في
حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب شرطها في منع
الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في لغة العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي في العربية به احد رواة

القراء لجودة قراءته فقبل ان يتصرف فيه العرب كانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطا لئلا
يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع الصرف لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك
الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف
هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني وتنزل انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار
المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فكان له نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت فلتعتبر العجمة في ما وجد مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر فيها
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويته بسببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقويته بسبب اخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم
الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا
محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لكونها عربية ونوحا ولوطا لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب كلها من اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي و
هود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط
قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت بعض الجموع مرة بتكسير فانتهى تكسيرها
المعتبر للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن
جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط بذلك ليكون صيغة
مصونة عن قبول التغيير فيناسب بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها

بغيرها الا انها لو كانت جمع ها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في حد الجمعية منه ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد لبس جمعا لا في الحال ولا في المآل فانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزان او فرزان بكسر الفاء فعلم ما سوى ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد ومنابر لما بعد الف حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع انها منصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر علم للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية الا الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصفية قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضتم عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقولون في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فمنهم من جوز انصرافه وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيندفع الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه بانه اسم اعجمي لبس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل

حكما فالجمع على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فينا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة شبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي لبس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فلا حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صير اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لبحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي جمع داعية وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف كما كان قبل الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالنفاوت في لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب فيقولون مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين وسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى

هذه اللغة لا اعلال الا فصاحة واحدة بخلاف تامة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم
بصري علمين شرطه العلمية لياس من الزوال فيحصل له قوة يؤثر بها في منع الصرف ولئن لا يكون
باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده
اعني منع الصرف ولا اسنادا لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو نظر فيها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بانها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب
منع الصرف فسميتا مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميتا مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما
كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم و
الصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء
فيتحقق مشابهتهما بالفي التأنيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كانت الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى

كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ومن ثمه اي ومن
اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى
ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون
سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل في الاصل وان
لا يكتفى في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من
التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكل بذر لماء وغر لموضع وخضم لرجل
افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف هو العندم وشلم علما للموضع بالشام
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن
يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف واحد
زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف من حروف اتين في اول الفعل غير قابل اي حال
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا وباعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ربع اذا سمي
به رجل فان لحوق التاء به للمذكر لا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضة ومن
ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء فيجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علتان مؤثرتان
في منع صرفه بالسببية المختلفة او مع شرطيهما السبب الآخر واحترز به عما يجامع مع الفي التأنيث

او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان باول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه زيد من المسمين بزيد او بجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى لكل مبطل محق وصرف لما تبين اي ظهر
بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب
الذي هي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيدتين فان كل واحد من الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء
مما من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل
العلمية متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر العلم المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب مما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته
فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد يقال
على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت فقياسه ان يجيء بضم الميم فلما جاء بكسرها علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل محققا
كانا او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت غير العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على راي سيبويه بقوله وخالف سيبويه الا
خفش وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه فيما كان في الدلالة ... اي في الحكم مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاخفش وان كان هو صحيحا تنبيها على ذلك في انه اصل في مثل
احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه

مثل سكران واما مثل اجمع علما للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حيث صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية بسبب من التفضيلية اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زال العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما
شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما
شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لزوالها فيه
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير
والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في
مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية ان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من
الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في
حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما
في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع المتضادين قلنا اعتبار احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد ان لم
يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي ما

غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير
مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان
هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني
اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا لان الممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت المشابهة
للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط
التنوين لا مناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زال احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم
تكن شرطا كما في احمد زال الواحد منهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل والجمال السبحلات اي الضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية
اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لانه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يحصل الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا
عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق

فكان اقوى

فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او
حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بغير
التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم
اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما اسند اليه
لان الاسناد الى ضميره في الحقيقة لكنه مؤخر بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ
المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اي الخبر اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من
جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في
قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في قائم زيد ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه
الفعل والاصل في الفاعل ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه
يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل

عليه الفعل اى جزى به الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى الفاعل المقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة ايضا والمفعول المقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل نادرا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فى الانفصال من الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا زيد عمرا فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو واذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد فائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا

متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غيره ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا به فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل قولك زيد فيما اذا كان جوابا للسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما اذا كان جوابا للسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف يبكيه ضارع تقرير السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى يبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف

الشرط على الاسم بل لابد من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون المفاعيل
وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في
مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كما
يلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان لان التنازع
يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على
اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون
فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو
مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما فى
الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضربت واكرمت الا اياه ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن
اضماره مع الا لانه حرف ولا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون نظرا فى القطع اضمار الفاعل فلهذا
حصره بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى قطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء يفعلان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لا نظر به فقطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى
واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم

ظاهر ومفعوليته اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد
عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد
الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف
اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث لما لم للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل
مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى و
اكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار
النحاة الكوفيون اعمال الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه مذهب المختار
والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة
بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شىء مسده خلافا للكسائى
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان
عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما
هو مذهب الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمنى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما
الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تاخير
الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه و
حذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه

والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرموني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرموني ضميرا راجعا الى زيد المتقدم رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل ما دخل عليه المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر عنه وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى

لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له

بحث المفعول ما لم يسم فاعله

مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل و كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولات المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كلثاني كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد لكونه مفعولا به لمقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل التي تقام مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي

الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه بعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ واخر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكاد اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله اراغب انت عن الهتى يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدهما نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر لما بعدها لا غير وان طابقت مفردا نحو اقائم زيد جاز الامران اى كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه ففيها ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين فيه ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين فيه ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى زيد يضرب ابدا انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به

اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ او يجعل الباء فيه بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ وليسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى من اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يحصل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدأ وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتخصصت فانه لا تعلق فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب النباح المعتاد قد يكون خبرا كما اذا كان مجئ حبيب مبتدأ

وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له نباح غير معتاد يتشأم به فيكون شر الاخبر اصلي الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن نكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات الى يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قياس الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر يفسر المبتدأ في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب

سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويتين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لانه قد ورد حق لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه به ايضا مثل افضل مني افضل منك رضا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ بدلا او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المقدم مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد

اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي
هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ
ولا في غيرهما واما المتعدد بالعطف فليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في امثال الخبر المتعدد بغير
عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه بذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية
الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته
السببية للشرط والجزاء فيصح دخول الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ
معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد
فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما
اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بهما او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي
حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا
مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الا
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
بعينهما بالاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص لبيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع

عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع منه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة
ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم لان الحاق تيهما هو سيبويه فاعتد
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء
فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على خبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول
المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه
الناظرون ويروه كما رآه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا والسلام نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سد مسده
اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم
اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره
اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود
غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها وتأتيها اقل مبتداء كان مقصوده وبنا ويله منسوبا الى الفاعل او المنسوب كلها

وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا
كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف بجوز بدعمك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا
مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي
زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي
زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته
ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مسترحين من تلك التكلفات لبعده وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير سد
شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي
الحال بمحله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك
قسمي او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان
وكان ولكن ولعل وليت وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما يجيء عملت فعلا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد
دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي

الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما
ورودها عليهما لايراث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسند الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسماء هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه
الحروف وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة
فلابد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفا
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان يقع خبر الباب اذ يرد
انه يجوز ان يقع اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقع ان اين زيد وان من اباك الا في تقديمه اي ليس
امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء
لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم تتصرف
في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في
الدار خبر بعد خبر لا ظرف وظريف لا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف

مبحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

خبر لا هذه حذف فاكثرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي
لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما نرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة
دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر وبهذا يعملان
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد قائم ابوه مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون
ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا
براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه
بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في
المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وابا ك
ومسلمين ومسلمين منه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها
فيقال المفعول به او فيه او له او معه وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد
بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه
مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون

مبحث المنصوبات

مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكل حرج
به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا وسبويه
يقدر له عاملا من بابه اي فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير
اسم تفضيل وصح نصبه باعتبار الموصوف والمصادر الا ان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا
اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا
اي جدع جدعا والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا بعلم
له ضابطة كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي
المفعول المطلق يقع فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه
بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما
سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن
اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سيرا البريد اي تسير
سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه فعله او الى مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا
مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه
هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشدة واما تفدون
فداء ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل
من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذن له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذن به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذن له صوت

صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحبه
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير
المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون
جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم
فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع الغير
وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ويخرج بين
التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تسمية هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد
نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجع مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعد لك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا انا لضرب واقع على زيد ولا
يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه

لابد في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته الفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى
زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا فمثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا ففي
ما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانعا من
التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو
امرء ونفسه اي اترك امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما
مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد نداؤها فانه في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل

البحث في المنادى وبيان تعريفه واقسامه واحكامه

في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو
ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديريا بان يكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنائب اي نيابة لفظية بان يكون
النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى فالمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة عند سيبويه كالحرف في الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام
احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
الاختصار وبيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضم او الالف او الواو
يرفع بها المنادى في غير صورة النداء اذ الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه راجع الى
الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذ لو حذف المستغاث نحو يا
للمظلوم اي يا قوم للمظلوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها

نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو
كسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت لمشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخص المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكيف يصدق قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلام هذا القيل للامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل
بالمهدد اسم مفعول يحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان
المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي بل المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء و
للدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها
فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق
الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي
الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف
وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل
غير معين وهذا او نيت لنصب رجلا لانه لا يقبله لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو
ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح
انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة لغير من يراد بها معين
او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا

فلا حاجة

فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما
قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع
به لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرو والا عمرو لان المتبوع مبنى على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية ح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا
معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن
وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيها مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المحشي عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التا كيد
بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما
لانهما اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة يقتضيها
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا ضابط رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كان الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل

في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق وكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف
الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو
ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلا
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فلان جواز الضمة
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون
ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم المعروف من قاعدة بناء المنادى المفرد
المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام
تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط
الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة

جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادى المبني وقالوا يا الله بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما
كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله فحذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص
هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما
لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم
جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب
على انه مضاف الى عدي المذكور ويكون الثاني تاكيدا لفظيا فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن
عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوأة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوأة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياي والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي و
سقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها
الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يختصان بالنداء لان النداء موضع التخفيف لان
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف
يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة

اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واضعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشهرها البدل لشهرة علم
الياء المعتبرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء وهذه الوجوه كلها وقفا
اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل
وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع
وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم
لم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا
يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا ابنة ام ويا ابنة عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء
وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء
الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه
فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد
التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في آخره راجع الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة
ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن
الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من آخر اجزائه نظرا الى

اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا الا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه
من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان زيادة الالف
تنافي الحذف ولم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا
فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان لا علة فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة المحكية
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى علما زائدا على ثلاثة
احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل
على ما القي ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب هو ثلاثة بلا علة موجبة
للحذف واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء
على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم
يبال ببقاء ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط
الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى فلما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف وسببه فقال فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذ لجعلها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عماد ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو
فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال انه في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما
لم يعتبر هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان
بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما الاول فلما كانتا

في حكم الواحدة فكما زيد يا معا حذفنا معا واما في الثاني فلانه لما حذفنا الاخر مع صحته واصالته
حذفنا المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا
ويعلم من باب الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الثاني
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة
صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو
اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم
وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في نفسه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي
لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادل
في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب
لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى ان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عنده
المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بواو لعدم التباسه بغير المنادى
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل
حكم المنادى يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على جميع اقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرف لكن جاز لك زيادة الالف
في آخره اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس لما التبس بذلك اللفظ عند

زيادة الالف تعين عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت وا غلامكيه لا وا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة جماعة مخاطبين قلت
وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا وا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء
اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم
المعروف لكن اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه
اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصالها
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا
من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام
نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر
فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صبحا
يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف

النداء من المخوف مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هو رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا
ان النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل
الى القرى فلا تأمن انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه
حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا
يسجدوا بالتشديد فانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده
وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم
بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو
زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه رفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وهنا
صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجعله نحو زيدا ضربته مثال

الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى
هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه
مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فان لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع
الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فا
لمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين
الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي

خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المعطوف نكرة ويكون للمفسر متعلق بجعل حالا خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المفرد ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق نحو قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر عند من لم يلام الاستغراق فالمشابهة كذا وكل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب اسم خرجه من القوة الى الفعل وارجو الله تعالى ان يكون بتمامه وهو فيما اذا المعنى المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع كزيدا اضرب غلامه فان المقصود بالافادة الاثبات زيد فاذا قيل زيد ضرب غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى الاثبات اللازمة عصام الدين

بعد ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفصل معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته زيد وقيد بهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع الفعل فيها تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته لا بينه بوصف المفسر وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور

بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل لابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا لابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار المقدر فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ بتقدير كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا لاخراجه عن هذه القاعدة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يتحملوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى

بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا ففيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته
على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما قبله فامتنع تسلط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا اي جعلتا مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابطة
فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من
جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حال كون ذلك المعمول محذرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر محذرا فيكون مفعولا
له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على محذرا او ذكر
المفكر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع
الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذور منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذان مثالان للاول لنوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الارنب هو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق نفسك من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد
ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيد
منه فالصواب ان يقدر بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي
بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد

ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد اياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
الحد ويدل على ذكرها فيما بعد تقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا

البحث المفعول فيه وبيان تعريفه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن
الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا بد لزمان او مكان من ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور يخرج ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل
هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا
لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في
وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ
التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير
في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول على المبهم
اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك و الا

اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل اى تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولابهام
وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من
المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامها
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح
اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب مفعول فيه كما اذا
قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص يوقع فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربت
زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت
فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان
استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب
من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه
والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى
ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت

هو مذكور معه فى ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبنى التاديب الذى
ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارتباطه معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد
تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون
المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له
عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف فى جئتك راكبا اى
جائنى زيد راكبا جائنى زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب
فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء وفى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله ع ان امراة دخلت
النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان
الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون فى
حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بان جعل ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز
حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اى لفاعل فعله وفاعل عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك
اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان
الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن
ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان
الفعل اعنى شهود الحرب احترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق

البحث في المفعول معه وبيان تعريفه

بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اخل بشيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره او حيل الحيلولة لان بين الزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو التي بمعنى مع احترز عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادتها اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك زيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معناه اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه لفظي وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف

البحث في الحال وبيان تعريفه

فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمروا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما وبفصل حدهما وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك معنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو ظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما بني على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او بني على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليته تاء

الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن بلفظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولاشك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي في اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم

يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال الدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معان موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا او مجتهدا فالمصادر وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص مما سوغ التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها المختص بالنكرة به لئلا يلتبس بها الا انها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدم في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي فقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها

عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر مقدر الفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق
وعلى هذا فلا شك ان لا غلبة في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يفنى
حوصلة الطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه
وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم و
تقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الاصل لاضمارها في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اذ هو المظهر
مغاير واجيل ان الية الرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه فالا
الوضع واما الضمير المستكن في افضل وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم
الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه
نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع
حالا امثالها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي
الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية و

اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه
خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا
وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد
والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي
الجملة الفعلية التي تكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او بأحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت
الواقع حالا ليدل بها على قرب مامنه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار
النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر والمتهيء له راشدا مهديا اي تسير راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب

وقوله مهدياً اما صفة لراشداً او حال بعد حال او متداخلة كقولك واكبا لمن يقول كيف جئت
اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى
بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى
لا تنتقل من صاحبها مادام موجوداً غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى حققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى
اثبته اى حققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقدير اثبت عندك ان تقدير تحقق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان
تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا
ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد
فيهما من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها اذ لا
لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **التمييز**
ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم الساقط فهو ليس يرفع
الابهام عن شئ بل هو مبهم والمراد معنى المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضعى واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام من قوله عينا لكنه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن وصف
المبهم نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى
جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع
فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع

الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر
منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل
او الخل او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع
الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى او مكى واذا
اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به ما يقابل الجملة او شبهها المضاف فيه مقدار صفة لمفرد وهو ما
يعرف به قدر الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد واكثرها وذلك اى رفع الابهام مطلقا
يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق
فى ضمن عدد نحو عندى عشرون درهما وسيجئ ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره
اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان
برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور
هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا
والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام
الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه
ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال
عندى الراقود خلا فيفرد اى التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما

بيننا بهم اجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا
يدل لفظ الجنس مجردا عليها فلا بد ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر
لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد
التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عشرة ثوبين
او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا
بتنوين المفرد او النون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او
بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو
درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو
عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الاضافة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا قليلا لئلا يكون الباب على الاطراد وعن غير
مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه
عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم
مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في
طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ان مقابلته ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة
اي في نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل

نحو زيد

نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة وكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا او
علما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييز او لا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه
الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير
ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون
الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان
يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد انتساب الطيب اليه باعتبار انه
ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي
وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها
اياه والتعبير بها عنه فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيما ابوة التمييز
فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا في المنتصب عنه فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه

نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
ابا لم فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فيحتمل
كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيه واذا قصد
جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو
طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من
حيث اختلافها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان يتعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد
ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولي بها نحو كفى زيد رجلا
فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان
يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة ان كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا
يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله
والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء

ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في
معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز
يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد هو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا نظر الى ذلك
الفاعل خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان
نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون نفسا حينئذ ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كان اليه وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وقيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

البحث في المستثنى في بيان تعريفه في اصطلاح النحاة

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه
غير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي
الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته نحو
ما جاءني احد الا زيدا والجزائر مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا بالا
غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو ما جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء و
المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو اي المستثنى مطلقا من حيث هو علم او لا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يفطن له من تعريف قسميه

اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى فيهما غير الصفة فقيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا لانه يخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الا بدل الغلط وهو لا يصلح الا لنطرق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصلح بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاء القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب فاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم

او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال الشيخ الرضي اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا وما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضافا اي وقت خلوهم عن زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به وهذا لم يتعرض له وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل ويسمى المفرغ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب او في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء نحو ما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختير البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي ما يقتضيه

العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال
ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد
اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا صحيح
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا كذا يوم الابد مخصص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على
العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما
يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى
فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهر الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لا
يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت لان نفى النفى
اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح
الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافى ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت لا يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة

العلم وعلى

العلم وعلى المقدرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا
التاويل ادراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود المبالغة
فى غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جائنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه و
مثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع ومحمول على محل احد لا على لفظه ومثل
ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على
لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيد
انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتاكيد
النفى ولا نفى بعد الانتقاض بالا فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائنى من احد الا زيد بالجر لكان
فى قوة قولنا جائنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز واما فى الصورتين
الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا
حقيقة او حكما ليعمل فيه العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذ الا
يمكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه
اليه فانه فى قوة التقدير حالكونهما عاملتين فى المستثنى المحمول على المبدل بعده اى بعد
الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا
للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل
على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه
محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى هذا المثال محلان من الاعراب

على

محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل هو اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اي برّاه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى لاضافته اليه اشتغل اعرابه لسبقه وغير اي غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلهما كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون لفظا جمعا كرجال او بتقدير كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد

نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشروط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلت في صدد هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو اتاني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع الرلا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء في الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فالا يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء الظرفية اي بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهو عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوها عن الظرفية

ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعديته المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حالكونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله او عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ونصبهما اي ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا ووجوه هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما

بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلاء التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يستبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها المدعم عليها فيه هو المسند اليه بعد دخولها احترز به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من البعدية والدخول وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لم يرتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان معربا معرفة او مفصولا بينه وبين لا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات

في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على
حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الرفع على الابتداء
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع
الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض
عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او
بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل
لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي
مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد
عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة

موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول
ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته
حركته حركة الاعرابية ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاولى
مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله
لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون قوله الا بالله منصوبا من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير
العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا ومعنى لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام
حقيقة فيقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندك ولم يذكر
سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي ولم
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا غلط لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يوجد ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل

ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال
الا تروني رجلاً ولذلك نصب ونوّن وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكن نوّنه لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت
اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير
مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه بليه حال بعد حال او صفة
مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف هذا القيد يغني عن الاول مبني على
الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماءً باردًا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في
هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء
رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفًا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محل القريب
وقد مر تمثيله في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك
والفرس واذا كان لا مكررًا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولو يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل
بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا
وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الا
ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة

اي لام الاختصاص واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب
وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره
خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط
النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين مع
انه ليس مضافا بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز
تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب تشتمل
على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي ومثل هذين التركيبين مضافا حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلام
لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد
من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه
المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما
خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين

المخالفين في مذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة
باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص
بفساد الماعرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا
يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي و
الدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اي
خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان
اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا
لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم واذا زيدت ان مع ما اى بعدها نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختص ما
بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين ومانافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
واما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها للمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب
بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الانقض
النفي **المجرور** هو ما اشتمل اى اسم اشتمل الجر على الحروف الاواخر التي
هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى على المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فدخل
في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
ان لم يكن داخلا في تعريفه وهو اى المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
فيما بينهم وذهب المص في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد
او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه
وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير
اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه وما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل التمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في
شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء
فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية
هذا

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما
يفيده الاضافة فلبث فائدة الاضافة اللفظية الا في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان
صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به
عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى
اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف و
غيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف او لا فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام
واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى
اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى
اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال
عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل
رجل وكل احد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ولذا ردها اكثر
النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام

للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا
ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في
كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام
لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه معرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلوميته ومعهوديته فان ذلك غير
لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يضر ذلك كما ان المعرف
باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس
هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينته كقولك
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في
الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة
وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة عن التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل

لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوم بها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصلح البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة اللفظية الاضافة التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفها جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفها لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز

الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور الثلثة دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف فان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكن اخره لكثرة الكلام فيه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد مثلا لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله عبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به المعارض من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي محمد وحا الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ او حديثات النتاج

حال من المائة برجى بالراء المهملة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يرجو وفاعله ضمير راجع
الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث ترجى واطفالها
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حرف الروي
من القصيدة واما الاخر فقاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فيبقى عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اى محمولية على ضاربك
فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فيها لو اضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين ووصل الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف

جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تحمل كل
واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله و
ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف
اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه و
حينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من
هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه
متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة

لحمقاء على الاحماء المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان
المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك
مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزؤه والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله
ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافتها اليهما من حيث انه صفة لها بل
انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت
ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر اسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم
لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا
اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف
علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة

ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في انهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح
والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا
تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع
بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو
فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة
الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لزوم التقاء
الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها
مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب انهما اذا اضيفا الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما
اخي وابي برد لام الفعل وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومع انه يحتمل
ان يكون المقسم به اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون للاضافة فاجتمعت ياءان
فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا

بكين وفديننا بالابينا اى الماسمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فذاكم وتفوك
اى امراة قائلة الامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلارد المحذوف عند الاضافة الى
ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته
الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى
بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث و لكن فتح الفاء افصح منهما
اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك و
مررت بحم او بحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماؤك ورايت حمأ وحمأك
ومررت بحمء وحمائك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك
ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق
غير مقيد بحال الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم
جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر اهنا المعروف ما لم تبتذل
فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى
ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته
اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا
باضافته اليها **التوابع** وهو جمع تابع منقول عن الوصفية والفاعل الاسمى يجمع
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التى هى من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من
افراد المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه
فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقها

بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جائنى زيد
العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه فقط فقوله كل ثان
يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت و اعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو
الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى
مسندا اليه صار عاملا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس
ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل
فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى
آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى
هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا
ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد بدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
اختصاص المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه
ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى
فى متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلقا
اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع
ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه او المعطوف فى مثل قولك
اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل القوم جائنى كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
فى القوم فان دلالة هذه التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه
او جائنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة

مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول ايضا كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك العشرة وهي بقية خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه ومررت برجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او بامراة معمور او معمورة دارها مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتاء التانيث في الواحدة المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية

التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات بالنسبة الى تميم قبيلة وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصلح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي عندك رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بهذا زيد اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له

وعليهما ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج جهة مشابهته للفعل في الخمسة البواقي من هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم التبعية لئلا يكون كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف نحو قعود غلمانه وان كان نحو جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن نحو قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمه اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان

تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص عنه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لا ابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام نحو مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل

العطف

يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل ولكن وام واما او ولا لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله

مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جائني زيد العالم والشاعر والدبير والصفة التي دخلها عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له يتبعيه المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حروف العطف لان توسط حروف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يكن مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جائني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على الحقيقة وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها بمعانيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد لكان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكن منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فحصل له نوع استقلال ولا يجوز العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فلو كان معطوفا عليه يلزم ان يكون هذا

المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والا ان تشاء بان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعمال المرفوع له مدلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز التاكيد بالمنفصل للانفصال فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في حرف الزوايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغلط قليل نادر فيما التبسا بالحيثيتين لمتبوعيهما ولا منفصلين لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة زائدة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار عليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف وامّا نحو ربّ شاة وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي ربّ شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي ربّ شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره اركان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير اجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب

فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد لسببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شراح اللباب الاظهر عندي ان العطف هٰهنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا وعلى اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جوز بحسب الصورة ولا ياول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاء في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لجيئته في كلام العرب واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما يخالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف اي حال الحجرة عمرو وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة

التاكيد

تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع بان يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب

او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لاغير وذلك اما للدفع ضرر الغفلة عن السامع او
لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع بكون بتكرر اللفظ نحو ضربت زيدا زيدا ولدفع ظن
السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد
بالقتل الضرب الشديد فيحتاج تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير
اللص اي قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضربت زيد زيد اي ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضربت زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن
السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما
وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل من حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في
متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل
ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ و
معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول
اي تكرر اللفظ الاول واعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت و
ضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا اي التكرير الذي
هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة

قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع
اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما باراد
صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع
المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس و
العين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث و
الباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى
المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي اكتع واجمع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد لتكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة الافتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في المجي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو

زيدا كرمو نفسه لا لتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيد بمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر ابتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل

البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة شيء

الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة بدل الكل اي هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل بسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما فيكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل انه مثل في قولك جاءني اخوك زيد ان قصد في الاسناد الى الاول وجئ بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاسناد الى الثاني وجئ بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه كان زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم المتصرف في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدالا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان

القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد المثال مثل رايت دجر الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد اليه اى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجائني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود كل وجه فاتوا فيه بصفة حتى تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جائني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب وقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا

مبحث عطف البيان

قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا سابقا في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للعلية وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان لمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيدخل فيه صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيدا وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني ابعد المبني اى الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفها للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم ناسب مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المعتبرة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما لتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه له كالمبهمات لانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او بوقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله نحو هذا المضاف

من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبنى والمضاف اليه
معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى
الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او انتفاء احدهما
فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب
والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقابه اى القاب
المبنى حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب
لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر
الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الرا
في الرجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان
لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اى قد يختلف اخره لا
لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومنذ زيد وهى اى المبنى والتانيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد
بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد
عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة لان الاصل في البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين **المضمر**
ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى

او حكما اراد بالتقديم اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على
ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى اما المتقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها
فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا اوصار كانه فى حكم العائد الى
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه
رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور نحو ما ضربت الا اياك و
المتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اى الضمير باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه
الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع
فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى
الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
والنوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة
جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما
بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادونها لكل وصورة المضمر
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو

أن اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث و النوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و القسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما
انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها الى انهن و النوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى ايا اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث و النوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم
ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن
وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين يدلان على ستة معان كضربت و ضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر و
المؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث
المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو
الالف المشترك بينهما والتاء حرف التأنيث و بقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى
اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية
عشرة معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فا
كتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقى دليل على ما القى
على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغائب
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة
اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء

كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب و للواحد المخاطب
نحو تضرب اضرب وللواحد الغائب و الغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد
يضرب و هند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب و هند ضاربة الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون
ضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له
والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء فى تضربين
والنون فى يضربن والواو فى يضربون والالف فى يضربان لا تتغير فيها اى الالف والواو فى
الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع
الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك
اى تعذر المتصل بالتقديم اى بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا
يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل
الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه
اذا حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او يكون العامل حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اى يكون
الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له اى تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما
اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان
الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل

عليه مالا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال على من هي له لا ما هي له كما هو لفظ ليكون
اشمل انفصالا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على عامله وما
ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف
العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة
جرت على غير من هي له فانه اسند اليه لضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له
وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كانت هي فاعلا الا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربتهم نحن وعلى هذا يكون نحن فاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما
اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذي هو اعرف من الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول
الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه
باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
فيه الضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او
يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على
التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة

بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك
مثال لكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اى خبر
كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في
الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال فهي شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابه بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف
الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا
انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما
سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان
الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا
كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا
في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا
وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وذهب سيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة في الماضي مطلقا اذ الحقه تلك الياء
لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون
الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها

يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولا حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وفي عكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب اوكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك الحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل ان يكون ذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اذ افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم المركب فقال بالحرفية وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر ومابعده خبره فهو لخبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حالا ومنصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا بعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجزء من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا للمطابقة ايضا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حالكونه منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففتا ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وما وجد ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون فحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات

بحسب الاصطلاح ما وضع او اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا
يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف
كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا
وذان وذين لمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في
التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد
منها بحال خبر له ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله
تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا وقيل هي الاصل في لغات المؤنث
الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها لفرعيتها وتي
بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء وتهي وذهي بوصل
الياء بهما وللمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعتان للتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي
جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا تكتب بالياء
ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهي ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جئ بها
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها
زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو
الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك

مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة واشتراك
خطاب الاثنين جعلت الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر و
المؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة و
عشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك الى تانكن وتينك وتينكن واولائك بالمد و
اولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح
ذيك فانه خطا ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام
الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتانك
ذانك حال كونها هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة
سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فهذه
فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا مميزا
او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في
كونه جزءا اوليا يتحمل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد

بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتهما موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بهما لزم
الدور والقرينة على ان المراد بهما معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد
بهما معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس
لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على
معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة المشتملة
على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية
او غير خبرية او غير جملة ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جملة خبرية او معناها كاسمي الفاعل
والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا
صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي المؤنث و
اللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في
حالة النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط و
اللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف
الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف الياء والتاء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا
بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى
الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن
في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي لاختصاص مجيئها

موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا
يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد
بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال
واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي او باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي يخبر عنه الاخبر بها صدرتها اي اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت الموضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها
اي لكلمة الذي واخرته عنه اي المخبر عن الضمير خبرا انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة
الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله
الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني
زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا
يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل او اسم
المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا فانه
اذا غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام
عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم
الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد
في جملة سيقوم زيد فانه اذا ابني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فان

تعدد امرهما اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع العايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امرها تعذر الا امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذى من دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتداء بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتداء بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على او الشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تع فنعما هى اى نعم شيئا اى نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية

للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى واياما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعله المص كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدهما لا يشاركهما فى الاعراب غيرهما من الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعم ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى الجزء الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وهذا عبارة ان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل واحد منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبر المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشا
الحالى وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال الما
هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى تميم وبالضم فى لغة بعضهم
اى بعد مثال الماهو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم
على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر
لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضى و
ليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم اللفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العرب الفح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى والمتبادر ان يكون
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب بالامس نقضا على التعريف وفعال اى
ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال
بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد ولهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس
لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم
لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبنى لمشابهته اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما
عدلا فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى الفاعل قال الشارح الرضى والذى
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن لفظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف ولا اصل
فى كل عدل لعن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف يخرج لفظ الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها
فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان
وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب فى استعمال بنى تميم الا فيما اخره راء
فى فعال علما للاعيان يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم بوافقون الحجازيين
فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف ثقيل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البنا
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات**
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كهول المتندم او المتعجب وى
وح لا يبعد ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا به ما لا يصدر
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يبعد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجر او الدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا يبعد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا ما
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير
نخ وغاق عند حكاية صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست اسماء لعدم
دلالتها بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لاجرائها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل

اسم لعدم الوضع فيهما كما عرفت حكى به صوت اى اصلا على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للتطويل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لان لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا الا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعبيرا للنسبة على وجه اخرجهما هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اى حرف العطف او غيره بنيا اى الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذف الواو وركب عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر

واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مط بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مط بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا امثالا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع الكناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ما كني به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتفصيل

بين مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفهما مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف
التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد اي الكناية عنه وجاء كذا كناية من غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
من يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي وان
كانت في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مفرد مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا
تنوين للتمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فهي منحطة
في البناء عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم عندي رجل وكم رجال كما
تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا اللبس مثله في
التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانهما نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة
جر المميز المضاف اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا في نظم
ولا في نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم
في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي

اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كليهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية هو على لا وبل كلا هذا النوع
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع
كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب التمييز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر و
المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالا
الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم
يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير
مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا
غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة
وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان الجار مع
المجرور بمنزلة كلمة واحدة لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا
مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بان كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم درهما مالك او كم اخوانك
من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام

واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا الا كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم فيهما منصوب المحل او لاداخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال
الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك
اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى تاتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وايان وكيف مختصتان بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتيني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يخرج بحا نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي
وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
بهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابا
على الظرفية اذا كان خبرا لمبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك به وما
اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو اي وقت تجيبك اي اي وقت كان تجيبك فاي وقت على تقدير
انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو
تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق لقوله
منصوب معمول على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصور اسبق من وجوه

اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا
يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها الخدمتها مستنكفا منها فحلبت على كره مني
واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى عن الحلب ولا تطيع
بسهولة في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفيه ابيه و
امه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته و
خالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق لانك كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالته وقدعاء واذا
نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على الحذف و
فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن كمية
دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن
كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان

المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان في المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعداد بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند بناء العرب مع التنوين نحو رب بعد كان نجرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف الممنوع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها وجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب كما قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة

فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها لوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف وحاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج من ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية فقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا

احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد

اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية آذ الكائنة

للماضي وبناؤها المامر في حيث ان لكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى

فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية

لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد

قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجات نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها

المص ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حالكونهما للاستفهام والشرط

وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني

تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان

فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان

استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام

وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص

بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال

استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه

بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال

تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين

نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومط عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس

فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت

فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف

المبنية مذ ومنذ وانما بنيا لمواقفتهما مذ ومنذ الحرفين ويكونان تارة بمعنى اول

المدة اي اول زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول

زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما او بعد مذ ومنذ المفرد اي

الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان

اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ

هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا

واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد

المعرفة حقيقة او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني في لحصول التعيين المقصود من كونه

معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل

لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة

اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه

حالكونه متلبسا بالعدد او بالعد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو

ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد

يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت

او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك

ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر

ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حملهما بعدهما

عليهما وكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس

فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تاويل

الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميعها وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده

خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون

المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا

كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية

الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها

اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال و

سكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام

والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام

وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها

لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال

لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى

زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا لشبهها نونها
بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته
وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي
اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لتستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل فعل المستقبل
المنفي او زمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر الباقي
الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو
قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز
اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء
منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في المبني جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما
اي اسم وضع بوضع كلي او جزئي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم و
المخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم
فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة

ستة انواع بالاستقراء واشار بتقديمها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي
والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه
ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدلا من اللام
ولا بعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين مجازا
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي الى احد الامور الخمسة المذكورة ولا
يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه وقيل كان عليه ان يقول والمضاف
الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب

ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم **معنى** اى اضافة معنوية يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف الى هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفها ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال **والعلم** اسما كان او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم **ما وضع لشئ بعينه** شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث يختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك **غير متناول غيره** اى حال كون ذلك الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله **بوضع واحد** اى ثانيا ولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال **واعرفها** اى اعرف المعارف بعنوان قلتها الالتباس عند المخاطب من حيث اصنافها **المضمر المتكلم** لبعد وقوع الالتباس فيه **ثم المضمر المخاطب** فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له ولعل المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه واصنافه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اى لا باعتبار ذاته المعينة المعهودة المعلومة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها **وهى ما وضع** اى الفاظ وضعت **لكمية آحاد الاشياء** منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم هو يجاب بالواحد الا موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين بكم يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقدير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان تعقل الكمية هى الموضوع له غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط **واصولها** اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين **اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول** فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة **واحد واثنان** فى مفرد المذكر وتثنيته **واحدة واثنتان وثنتان** فى المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس **وتقول** للمذكر **ثلثة الى عشرة** بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال **وثلث الى عشر** بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق **وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر** فى المذكر نحو احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا **احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة** فى المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف **وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر** فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا **وثلث عشرة الى تسع عشرة** فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر لكراهة اجتماع

التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير التاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انهما حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة اخمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المونث ولم يغير الواحد الواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدخلها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي يعطف تلك العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المونث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المونث وهكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ومائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي يعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشر امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا ومائة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين

امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة واثنان ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل الكلمة بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جائني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ فيه كونه مركبا فوقع زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المونث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعودوا المجي بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه لما كان غير مميز العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيهما صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما

وممیز جمعه ای جمع الالف وانما لم یقل وجمعهما کما قال وتثنیتهما لان استعمال جمع المائة فی الاعداد مرفوض فلا یقال ثلثمئات رجل کما یقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنیة فانه یقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما کانت مائة والف من اصول الاعداد کالآحاد ناسب ان یکون ممیزهما علی طبق ممیزها لکنه لما کانت الآحاد فی جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فی جانب الکثرة منها اختیر فی ممیزها الجمع الموضوع للکثرة وفی ممیزهما المفرد الدال علی القلة رعایة للتعادل واذا کان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذکرا کلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعکس بان یکون المعدود مذکرا واللفظ مؤنثا کلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذکر فوجهان ای ففی العدد وجهان التذکیر والتانیث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت ترید النساء اعتبارا باللفظ وهو الاکثر فی کلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنی ولا ممیز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بممیز فلا یورد الواحد مع ممیزه کما یقال واحد رجل ولا اثنان معه کما یقال اثنا رجلین بل یذکرون ما یصلح ان یکون ممیزا لهما علی تقدیر ذکر الممیز معهما ویطرحون الواحد والاثنین استغناء بلفظ التمییز ای الصالح لان یکون ممیزا علی تقدیر ذکره معهما الدال بجوهره علی الجنس وبصیغته علی الوحدة والاثنینیة عنهما ای عن الواحد اذا کان التمییز مفردا وعن الاثنین اذا کان مثنی مثل رجل ورجلان فان من صیغة رجل یفهم الجنس والوحدة ومن صیغة رجلان الجنس والاثنینیة فذکرهما استغنی عن التمییز فان قلت هب ان ممیز الواحد مستغنی عنه لکن لا نم ان ممیز الاثنین کذلک نعم اذا کان ممیزه مثنی یستغنی عنه لم لا یجوز ان یکون مفردا کما یقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعیة فیما هو اقرب الیها وهو الاثنینیة ولا یبعد ان یقال معنی الکلام انه لا ممیز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمییز ای بحواهر حروفه المصورة بهیئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد بها اعنی التنوین او علامة الاثنینیة اعنی حرفی التثنیة فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنی به عن ذکر الواحد علی حدة واذا اعتبر مع علامة التثنیة استغنی به عن ذکر الاثنین علی حدة فاختاروا لحوق العلامة التی هی اخف علی ذکرهما ولا شک ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلک الاستغناء انما یکون لافادته ای افادة لفظ التمییز النص المقصود ای التنصیص علی

العدد والتصریح به الذی قصد ذلک التنصیص والتصریح بالعدد ای بذکر اسم العدد فلما افاد التمییز ذلک التنصیص استغنی فی افادته عن ذکر العدد علی حدة وتقول فی المفرد من المتعدد ای فی الواحد من المتعدد باعتبار تصییره ای بسبب اعتبار تصییره ای تصییر ذلک المفرد عددا انقص ازید علیه بواحد الثانی فی المذکر فقولنا الثانی مقول القول وذلک القول انما هو باعتبار تصییره الواحد اثنین بانضمامه الیه فیکون معنی ثانی الواحد مصیره بانضمامه الیه اثنین وانما ابتدأ من الثانی اذ لیس قبل الواحد عدد حتی یکون الواحد مصیره واحدا والثانیة فی المؤنث علی هذا القیاس وهکذا الی العاشر فی المذکر والعاشرة فی المؤنث لا غیر ای لا تقول غیر ذلک فلا یجری ذلک فیما تحت الاثنین ولا فیما فوق العشرة اذ فوقه مرکبات لا یتیسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فی المفرد باعتبار حاله ای مرتبته من المتعدد من غیر اعتبار معنی التصییر الاول والثانی اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانیة فی المذکر والاولی والثانیة فی المؤنث کذلک من غیر اعتبار معنی التصییر وانما لم یقل الواحد والواحدة لانهما لا یدلان علی المرتبة فابدل منهما الاول والاولی للدلالة علیها وهکذا الی العاشر والعاشرة والحادی عشر فی المذکر والحادیة عشرة فی المؤنث وکذلک الثانی عشر والثانیة عشرة الی التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حکم اسم الفاعل من العدد سواء کان المصیر بمعنی او لا حکم اسماء الفاعلین فی التذکیر والتانیث فتقول فی المذکر الثانی والثالث والرابع الی العاشر وتقول فی المؤنث الثانیة والثالثة والرابعة الی العاشرة وکذا فی جمیع المراتب من المرکب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمین فی المرکب المؤنث کما تذکرهما للمذکر نحو الثالث عشر وانما ذکروا الاسمین لان اسم الواحد مذکر فلا معنی للتانیث ههنا بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فی المعطوف الثالث والعشرون والثانیة والعشرون ومن ثمة ای ومن اجل اختلاف الاعتبارین اعتبار تصییره واعتبار حاله اختلف فیهما فلا اختلاف اضافتهما فقیل فی الاول ای المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصییره ثالث اثنین بالاضافة الی الانقص بدرجة ای مصیرهما ای الاثنین ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفیف ای صیرت الاثنین ثلثة وقیل فی الثانی ای فی المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الی عدد یساوی عدده او یکون فوقه ای

احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة مازاد
على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من
احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار الحال الخاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى
حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر**
والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم تاء
التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حالكونها مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي في ذي وزعم انها
للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابله ذكر من جنس الحيوان
كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة
المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة
مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب
لقلته ووقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا

حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا
بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار
في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء
لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما اشعر بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي
صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي
امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث
الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب
اثباتها نحو جائت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جائت وجاؤا غير جمع المذكر السالم الا انه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جائت الزيدون ولا الزيدون جائت مطلقا
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جائت المؤمنات او مذكرا نحو جائت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو
جائت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين غير جموع التكسير غير جمع المذكر
السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا ولا يقال جائت
فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
الجماعة نحو الرجال جائت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت و
فعلن اي ضمير فعلت مفردا مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي
بالنون واما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر

العير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث
وفى الحواشى الهندية موافقا للشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العقلاء فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن
تجرى مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق آخره اى آخر مفرده بقيد بالمضاف او
قيد بعد قوله ونون مكسورة ولنا ما لحقه او لا لا يصدق التعريف الا على مسلم مثل
من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كائن قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز
عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين
وفتحة النون ليدل ذلك الملحق او اللاحق وحده او مع الملحق ولا باس باشتماله على الحرف
النون وعلى دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلاثة
على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها
بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال
كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له لوضع
واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد
بها طهران والحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب
والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام
وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم
بيننا ولهما فيتجانسان فيثنى باعتبار فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرء ايضا بلا
احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم بيننا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار

لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكهما اللفظى بينهما وهو الذى اختلفوا فيه والمختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد
مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان
يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكتفى لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر
فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية
فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم
ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف
مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس فى
اللغة ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما
فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا
للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل
والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى وحكما بان كان مجهول
الاصل وعدمه وقد امليل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فالياء اى فالفه
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد
على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية
بهمزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل
من جنس الالف فينبغى ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل

جراان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو جرايان والاعرف قلبها واوا والآ اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها الا ان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المصنف لا فالوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا من الحكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونهما صارتا بمنزلة المفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى

المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما يجب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقور وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان صورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة ليتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة لبعد ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على انه معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره فى التثنية فان قيل اسم التفضيل

يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد وقيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاضٍ قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون جمع قاضٍ فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى
هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره
اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فاصلها مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد
جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما
محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد
فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد
بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون بالاتفاق
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فيمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى
الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح
ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والثاني ان لا يكون ذلك الاسم

صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوٍ في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل
التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اي مذكرا غير مستوٍ في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور ولا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل الحسن
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء
التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة
لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض لسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على
الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث
اي جمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه
اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط
صحته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان

صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط
مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة التى بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى
تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات و
الكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة فيه وايضا المتبادر من التغير تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كاسر وجمع القلة وهو
ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع
فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى
البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد
يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود
اقراء **المصدر** اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على
الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا او جلسة او جلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل
ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران
مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى يرتقى عدده

الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما ماضيه على افعل
فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل
اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد
عمروا امس وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان وحالا نحو اعجبنى اكرام عمرو
خالدا غدا والان وذلك لعل المناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل
المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فسيجئ حكمه ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ
مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمروا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله
فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع
قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل
ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه
تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربنى زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبنى ضرب زيدا الا ان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر
متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما

الصفة المشبهة ايضا لظنانهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل
من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع
كسر كما في يتفعّل ويتفاعل ويتفعلل نحو متخلل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون
لكل من فتحتي الميم مثال يكون لكل من فتحي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل
فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم فان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله
به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما
لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان
او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناه انه يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود

لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز
ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل
للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء
كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي
المصدر مفعولا مط واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو
سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل
المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مط وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت
عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم
اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام او الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله
قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد
الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من
اسمي المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت ولا يظن ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه
ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن
قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالفه الشارحين
المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج

في ذلك الزمان او بعد ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم
الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال
لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده
سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا
لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا

الان او غدا

الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة و
كذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل
وشروطه لعدم نظر وخلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والجمع
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بجوازما اذا كان مضافا اليه فان حذفها او
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائن مما لا اعتماد عليه **اسم المفعول** هو
ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذارا قامه من مقام ملزم في اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من
الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة الفاعل بفتح
ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في
اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة
او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا
فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر بقي على نصبه نحو زيد معطى
غلامه درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس **الصفة
المشبهة** باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت

لا بمعنى الحدوث احترازًا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازمًا ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بضم
الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه
يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو من اسم الفاعل من
ثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعًا على حسب السماع اى كائنة على
قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضًا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون عملها للمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسمًا قسمًا وبيان حكم كل
قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او
مجردة عنهما اى عن اللام والاضافة هذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسمًا حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث
الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته
لصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة
وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزًا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة

على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على
التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى
ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف المعمول
الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهٍ عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت لصفة
مجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على
الصفة المجردة عن اللام لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها الا ان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسمًا واحدًا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى الضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل و
استتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه الغلام او بحذفهما معًا ولا خفة
فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة و
ان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف فى صورة كان الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى

ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا القصد التخفيف فيقتضوا ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول الشيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فيها ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصب فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها ولو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعل الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يكن ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول الغير المتعدين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعوله واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعوله لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل

فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يتم فاعله وينصبانهما وينصبان ايضا فان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعط او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة وقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب اصل الوضع فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم منه انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل

كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائدة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع للطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من آثاره في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فهبه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه اشارة باللام الى معين يتعين به المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل

من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة الموصوف المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتها اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل وهو الذي يقصد

بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء و بين
غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي جرى
اولا على نفسه او على نعت ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير
ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا و بالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد
خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ و الكحل
مسبب مشترك بين عين الرجل و بين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد و انما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء و في المعنى لمسببه ليحصل
له صاحب يعتمد عليه و يحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء
كان من متعلقات الموصوف و لم يكن مثل زيد ضارب عمروا و انما اشترط ان يكون ذلك
المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلق المقيد تارة بهذا و تارة بذلك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار و لئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل و هو
التغاير بحسب الذات بين المفضل و المفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما ستضح فائدته و انما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا يكون بمعنى الفعل
و يعمل عمله و انما قلنا عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى
حسن و كذا كل افعل في الموارد الاخرى بمعنى فعل و هذه العبارة يحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل
عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مفيدا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه
و المساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى ان حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن معنى النفي بمعنى حسن و ثانيهما ان يجعل احسن قبل التسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فنفي اصل الحسن

بالزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل و ان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير و ان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او
الهندات افضل الناس و هذا الاخير تشابه اهل من الذي ليس فيه الا الافراد و التذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه و المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا
و تثنية و جمعا و تذكيرا و تانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا
الناس و الزيدون افضلوهم و هند فضلى النساء و الهندان فضلياهن و الهندات
فضلياتهن لمشابهته بما فيه الالف و اللام في كونه معرفة و اما النوع الثاني من نوعي
اسم التفضيل المضاف و هو الذي يقصد به زيادة مطلقة و القسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا و تثنية و
جمعا و تذكيرا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع و هو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل الذي
استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية
و الجمع و التانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه و بين باب احمر فكانها تمام الكلمة و لا يعمل اسم التفضيل في اسم
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء و انما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا
شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل و انما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده
ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل و اما الظرف و الحال و التمييز فيعمل فيها ايضا
بلا شرط لان الظرف و الحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
و التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا و انما لم يعمل الرفع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل و هو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله و لانه لما كان فيما هو الاصل فيه و هو استعماله بمن لا
يثنى و لا يجمع و لا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه

بالزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية و جمعا وتذكيرا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه

بان يقع

بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا او هو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتمد عليه اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا ليكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخرى بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا اسند النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن بعد النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فينفي اصل الحسن

ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية ولا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معموله لا من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق

المقصود

المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب ما انشد سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال وللك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على الابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها افضل ظاهر لو رفعت افضل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشارح وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ لمماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا والركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاية من اتى وآى كالتحية من حيي او حي وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر او رؤية القلب فعلى الاول لو اديا مفعوله وكوادي السباع حال

مقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير بن حين ظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ادري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة انوه صفة له وتايه تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي انا تايه واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في تاوفي الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وفي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وفاية الله ساريا فقول من قال وادي منسوبا الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقفا لركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وفاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب انوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب انوه منه من وادي السباع ولما قسم المص رحمه الله عليه رحمة واسعة الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل وصل مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى فح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون معنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما حرفي وهو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون

المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج بالاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج به اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي من خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الاسماء الا اسم الفاعل والصفات استغنت عنها بما الحقها من تاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم اختصت بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء الا اسم الفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه منه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي انت فيه وقبليته ذاتية بكون بين اجزائه فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فهو اي ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت

مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى البناء فلمشابهته
المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول
ان ضربت ضربتك فى موضع ان تضرب اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المتحرك المرفوع البارز فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبنى ايضا على الفتح ومع غير الواو فانه
يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه اى فعل
اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى
الحروف التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى
المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما يكون
لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه لواحد من زمان الحال والاستقبال يعنى الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه
لو لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان ارتضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث
الواحدة والمؤنثتين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوى
غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن نكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى

اعربها

اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما
سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما
يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو
دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير
بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون فى حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اى بحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى الاسماء
تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن
يضربا الى اخره والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء
فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم
يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض

ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا
التجرد كما هو المتبادر عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه
وقوعه موقع الاسم كما في يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب
وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقوى
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد زيد يقوم
وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذى ضارب هو على انضارب خبر مبتداء مقدم وكذا قائمان الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما سيجئ فى باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينتصب
اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل
اصله لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفيه فنون عوضا عن المضاف اليه وكى وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود
وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعلها مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفا
نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى اياك وفى
لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى
تنصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتح ومثل ان تصوموا
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان

المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتباره لا
على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح و
معناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا او لا يلزم ان يكون فى قوله تعالى لن
ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن
التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان تعمل فيما اعتمد
على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا
وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتداء قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه قوله مثل
اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا
انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا
وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى
ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع با
لنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى

بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال
ما بعدها تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول سرت كنت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة
ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدئ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها
مبتداء يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال
المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به
الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذا الا
اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع
نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت
حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا
الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة مثل كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد
وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز
في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

التركيب في وقت حصول كان التامة على هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد
فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما قدر
ان بعده الا انها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي
لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف صح الحمل قيل على
حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لسعد بتقديم الانشاء
او ما في معناه من النفي المسند جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك
ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج
في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني فيدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا مني اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في
تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سا ارحل منزلي لبني
تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها

اي قبل الواو ومثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء الواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس وَ او التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان
ايضا داخلة في مفهومها و الا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي
اي الى ان تعطيني حقي وسيبويه يقدر الا تقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل المصدر مجرورا بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي و العاطفة اي حروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها
بنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا
وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس
مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو
او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان قيل
العاطفة اسم ما ذكره كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت
به يلزم تخصيص الحكم به والبعض الواقع مخصوصا به كما سبق من جوابه في ثم ايضا ولكن يرد
عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز
ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على اسم صريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اعلى التي يليها المضارع

واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية و
الجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا استكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي
احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي يجزم
المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما
واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناها عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء
قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف
على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد ان يجعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما
مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه
ولا يلزم استمرار انتفاء انتفاع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا
بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها
ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل

ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لما
يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير متوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر
هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها
لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم
ليقضوا ولاء النهي هي لاء المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولاء النهي
ضدها اي لاء النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع
انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل
الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين ليجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل الكلم المجازاة دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه
منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عن الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان
الفعلان او لهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان
او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير
المعمول نحو ان تاتني بدانة او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا فقط بل الماضي
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا للفاء اي لم
يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء

في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه واذا كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما
اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في
تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم المفلسون
الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فيحتاج الى رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجات مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان
يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له وصح تقدير ان مع مضارع
يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب

والطلب انما يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة بكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة
له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو
اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو
سبب لها وقصد ادلة تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فيقال ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة
لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت
ان لا تكفر تدخل النار فهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان
يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصف كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن
قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون
اي عامهين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف
امرء يجري بمقدار **الامر** هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد
به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي
بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول فقط فانه
يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في ان

الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش
ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا فتقول في تعد عد وفي
تضارب ضارب لم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
رباعيا والمراد بالرباعي هيهنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى
النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا
للالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء وتحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة مكسورة فيما سواها اي فيما سوى ساكن بعده
ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من
الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح
لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال
لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا
فمفتوحة فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك **فعل ما لم يسم فاعله**
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم
يذكر هذا القيد هيهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للالتباس بان ضم اوله وكسر
ما قبل اخره مثل ضرب دحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه

ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالأمر
من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علّمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي ما يكون عينه حرف علة لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال
معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل
العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما
قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل
واو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين
وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهورة
عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
الواو ايضا على ضعف فقيل قُولْ وبُوعْ بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي
المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد
في مجيء اللغات الثلث فيه اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير
واقيم اذ ليس مثل ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان
ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يُضرب ويُكرم ويُلتزم ويُستخرج ويُدحرج وفتح ما قبل آخره

لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول يقلب العين فيه الفا
ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او
حكما وانفتاح ما قبلها **المتعدي** وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه
على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من
فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق
به فانا لتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب اذ لا
يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو
ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام اكثر
والى اثنين يكون ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة فيزاد مفعول
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست
اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا
والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا **افعال القلوب** وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي

الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشات هذه
الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على
انهما مفعول لها ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في
غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر
غير قليل لان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشي بنا
الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير
ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثاله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب اعلمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول ظننت وعلمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي
ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد
قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين

لانكونا

لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا
وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا
توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيد وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا
شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المسوق على جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي و
من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما
اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي
الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الغير بالمقايسة
مثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل
هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقود
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على الزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان
معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز

عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني و
شتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون
مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال
القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيضين
على النقيضين وكذلك اجري راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما
ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها
اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معناها
الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان
خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفلت فتعدى
به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة

بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني
اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولو
جدة وجدت وجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها
ليس بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم

بمرفوعها كالافعال التامة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه
الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال التامة لانها
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة
لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال
والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فقال
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان الماضي
وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له والصفة خارجة عنه فخرج
الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة
الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرج
عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة
اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وظل وبات واضحى وامسى وعاد
وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح وما
دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان

نحو هن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير ها اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من
القرابة ونحوها ان لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية والضمير فى جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها
حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه
خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا
والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره
المرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المرتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى
هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به
فى توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق او
انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقولك اذا
مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على
قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة

وهي التي

وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد
صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ الذى
بها المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بالاوقات
المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد
حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار
وليس المراد منه انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول
فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اى صار وقد يجى هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا
لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين
وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا
اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال
وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين فى التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتى ايضا بمعناه وما انفك

اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها
على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله
اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة امادا لانها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ فى معان هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي
ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها
اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها
لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود ههنا وما دام لتوقيت
امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له و
ذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
زيد فما دام لو لم يشفع باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد
قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك
يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما اى الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى تقديم اخبار الافعال الناقصة كلها على
اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز
التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم
يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي

صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا
لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى افعال الناقصة
فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى
هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما فى حيز النفي على النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفي لما
دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصارت بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما فى حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض
فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم
المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة
للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي على انه يجوز
بناء على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله
ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه
حصول الخبر له لا الجزم به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا شراف الخبر على
حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد
لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ

وشروع في الخبر بان يكون لك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل وللانشاء اذ في الاغلب عن معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها نقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الرجاء الذى هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف في ذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فانهم مقامها فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني

كان اسم

كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فرج فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ فيخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان الدالة على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو لم يكن نفى كاد للاثبات لما خطؤه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذى الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يريها وانما هو لم يريها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على
يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فانا النفي الداخل على يكاد كالنفي
الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعوا
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو
الخبر وقرب ثبوته للفاعل ونواخذ وشروعه في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح
الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ
بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ زيدا وكرب زيد يفعل وجعل يقول وقال الله
تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد
ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد زيد ونان نحو اوشك زيد
يجيء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل
تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع
لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن
ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد
النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما

اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ
وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة و
التاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما
امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي
مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل بهما بناؤهما من فعل يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل
فيهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي
التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال و
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بينهما واحسن مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان لمعنى الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء
بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان
النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد
ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن
زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال

الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد
فاصله صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي
مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل احد لبد الاوبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى
صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا
فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح والذم**
يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح
او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في
الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي
لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل
بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها
اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة
او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا احسن

الوجهان او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال
الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي ابداء الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة
تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتداء ما قبله خبره
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء
لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف فهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه واما خبر مبتداء محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص
يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان
يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله جواب
سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم و
شبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص فيه متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل
الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في
قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب
الشيء اي حب اي صار الشيء محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير
اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص

مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا وبعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح لان يحكم عليه او به بل لا بد من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسم خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر التاء والواو والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اى الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وحاشا وعدا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون

فعلا وحرفا فمن للابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جائني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول لكونها للتبعيض او التبيين اى وقد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو نمنا الصبا الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه

قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان
يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية
اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان
معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص بها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد
في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي
لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لان ذا
وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب

الاصح

الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب
وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها
لتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه محذوف ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود
القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان
المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين
في مطابقة المميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه
رجلا ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها
اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى
وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة
فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهرة وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند
حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا للحط وتنبيه
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها بجزء القسمين وخص الظاهر لاصالته و
التاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها

ببعض المظهر وخصوصه ما هو صل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والبا اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لا افعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لا افعلن وبك لا افعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا افعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص ويدل عليه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر

عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها فان معناه ان مبدأ سافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظ مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على

يتم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس بابها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزلها هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة لخرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها اسما كانا جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جائني الذي ان اباه فاضل وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان زيدا زعمت اي لولا زعمت انه معاذلك ولولا انك ضربتني صدمتك اي لولا صدرت منك انك ضربتني وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع

التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة نحو من تكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على ان اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يجذم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد في كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله

دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على ان اسم المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيد وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فجواز العطف على محل اسمه لذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة و المفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان

زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض الوجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كل التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديرا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم اعمالهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة

بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظ وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظ في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مط سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل مجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان صحبها الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان عملها قليل كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يبقى غير مقدر

بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المشددة والكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تقيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جائني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والصوري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جائني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اى يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها رواجع ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو ومخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي لذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة

بعدها

لعل ابي المغوار منك قريب وأجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه
يعني انه وقع مجرورا في موضع لغرض فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكره من التاويل انه هذا ايضا
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود
الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم
وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جائني
زيد بل عمرو وما جائني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اي جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وهو اعم
من ان يكون مط او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هيهنا ان لا يكون لاحد الشيئين والا
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جائني زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو
للجمع مط لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي
للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مع انه بمهلة
وحتى مثلها بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بحسب ما اقتضاه وضعها جزء
قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد
اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة و
الضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين
احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيها

ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقوله نمت
البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى
الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان
تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في معنيها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر
وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليتمشى في المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف
الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو فيها الاصل والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة
بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان
هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح ويكون تركيب ارايت زيدا ام
عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في
بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة

على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم لضعفه لتنزله عن مرتبة
الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام
المص هيهنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايض من ثمة اى اجل ما ذكر بعينه كان
جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم
اولا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو
او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على
التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخ
عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في
الثاني والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى اذا القطعة التى اراها
لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء اخر واستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل اهي شاة ولا استفهام
كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وحينئذ يقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا
معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف
عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على
الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه
باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى
ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها
الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الثانية لعطفها على اما
الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى

فلا تقول ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم هيهنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى
المعطوف اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت
حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه
فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه
ولكن لازمة للنفي اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا
فتكون لايجاب النفي من الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كلا تقديرين غير مستعملة بدون النفي

حروف التنبيه

الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم وها زيد قائم واما زيد قائم ويدخل
ها من بين سائرها من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى
بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القريب من غير زيادة وله
كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له قسمان
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب

الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وانّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وفي بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم هيهنا بجعلها تصديقا للايجاب المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال لم يقم زيد اى قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب قام زيد بلى اى قام زيد واى للاثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اى والله واى وربي واى لعمري واجل وجير بالفتح والكسر وانّ تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او انّ للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يات وقد جاء انّ لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انّ وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن انّ اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما

الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه انْ وانْ مخففة وما ولا ومن والباء واللام فانْ بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايت زيدا وقلّ اى زيادة انْ مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايضا مع لمّا نحو لما ان قام زيد قمت وانْ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترينّ من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلتيهما نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما منعك الا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلّت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير** اى فهي تفسير لكل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وانْ وهي اى المخففة مختصة بما في معنى القول اى بفعل مقدر في معنى القول تفرز المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعدما ليس في معنى

القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدّ معناه نحو قوله تعالى ونادیناه ان یا ابرهیم فقوله ان یا ابرهیم تفسیر لمفعول نادیناه المقدر ای نادیناه بلفظ هو قولنا یا ابرهیم وكذلك قولك كتبت الیه ان ائت ای كتبت الیه شیئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسیر للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسیر للضمیر في به وفي امرت معنى القول ولیس تفسیرا للمأتي في قوله ما امرتني لانه مفعول لصریح القول وقد یفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحینا الى امك ما یوحى ان اقذفیه تفسیر لما یوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحینا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان ای ما وان المفتوحة المخففة للفعلیة ای للجملة الفعلیة ای یدخلان على الجملة الفعلیة فیجعلانها في تاویل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت علیهم الارض بما رحبت ای برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت ای خروجك واختصاص ما المصدریة بالفعلیة انما هو عند سیبویه وجوّز غیره بعدها الاسمیة قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قلیلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنیا ما الدنیا باقیة وانّ المفتوحة المشددة للاسمیة ای للجملة الاسمیة انها تعمل في جزئیها وتجعلها في تاویل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم ای قیامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زیدا اخوك ای اخوة زید فان تعذرت قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زید ای كونه زیدا **حروف التحضیض** هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فصدّر لیدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ویلزمها الفعل وفي بعض النسخ ویلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زیدا وهلا تضرب زیدا او تقدیرا نحو هلا زیدا ضربته وهلا زیدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبیخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض والحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا یكون التحضیض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثیرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شیئا یمكن تداركه في المستقبل فكانها من حیث المعنى للتحضیض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع** والتقریب قد سمی بهما لمجیئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فیهما من معنى التحقیق ثم انه ینضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقریب من الحال مع التوقع ای یكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قریب كما تقول لمن یتوقع الامیر قد ركب ای حصل عن قریب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففیها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقیق والتوقع والتقریب وقد یكون مع التحقیق التقریب من غیر توقع كما تقول قد ركب زید لمن لم یتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفیس للتقلیل الذي ینضاف الى التحقیق في الاغلب للتقلیل نحو ان الكذوب قد یصدق وقد تستعمل للتحقیق مجردا عن معنى التقلیل نحو قد نرى تقلب وجهك ویجوز الفصل بینها وبین الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا یتقدمهما ما في حیزهما لدلالتهما على انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمیة والفعلیة تقول في الاسمیة ازید قائم وفي الفعلیة اقام زید وكذلك هل تقول فیهما هل زید قائم وهل قام زید الا ان الهمزة تدخل على كل اسمیة سواء كان الخبر فیها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمیة خبرها فعل نحو هل زید قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حین ای قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حیزها تذكرت عهودا بالحمى وحنّت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حیزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا ای التصرف فیها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل وتقول ازید ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زیدا ضربت كما عرفت وتقول اتضرب زیدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت علیه على وجه الانكار دون هل تضرب زیدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقیقة لان اصله اترضى بضربك زیدا وهو غیر مستحق منك وهل ضعیفة في الاستفهام فلا یحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قویة فیه وتقول ازید عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرین تعین المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فیه انسب والیق ویقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم یتعین لانها للاضراب عن

السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو تقدير بل اعندك عمرو وتقول ثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف فيها

حروف الشرط

ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا وقد يستعمل لو كان ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مفقود فيه وما كان حصوله مفقودا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المفقود فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدك اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند على انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء

بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل معا من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم تقدم على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط

اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان اتيتنى اتيتك فعلى المعنى الاول هذا مثال

التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جوازه اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لا اتيتك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال التقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه فهى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بما يمثل به بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالمتلفظ به او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية لو وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او الجملة فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كان لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين

على الاخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكورة لكنه مقدر بعض واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جزائها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتداء نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما نرى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان كان ما توسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ما يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما

يكن زيد

يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فتوجيه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع**
كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له الى ليس
الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه
كلفظة كلا التى هو حرف ولمناسبة معناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق
مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة**
لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث
المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بكون
هذه على بناء ما لحقته ومحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما لحقتا
فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث

لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف
اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قال
النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال
ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين**
فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى
الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تنقضها العارضة الحركة مثل عادا الاولى وهى
شاملة لنون من ولدن ولكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة
فان هذه النونات واخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة
الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ و
ههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الكلمة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون
فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض
للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع
الصرف ولا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو ما فارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على انه مدلوله غير معين كصه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو رب احمد وابرهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما لشخص
تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة
كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى
كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا

يبقى الكلمة ناقصة وكذلك نحو وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم على بعض اى
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع والتاء كما ان الواو علامة فى جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى اخره ليقابله وتوهم
بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل
التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا
ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها بالحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها
جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الاخر لئلا يختل
سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بفهم المعنى وهو اما يلحق
القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مستشبعا باشباع حركته ولهذا من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما فى قول الشاعر اقلى اللوم
عاذل والعتابن وقولى ان اصبت فقد اصابن فروى هذا البيت بالياء وحصل
باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين واما ان يلحق القافية
المقيدة وهى ما كان حرف رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد
الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق
ليتيسر امتداد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام
لماع الخفق فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت
بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول

اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض
الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى
فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل
وتسامح واما التنوينات الاخر فهى باعتبار الوضع فيها فى بعضها ايضا تامل ويحذف
اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءنى
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد
ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف
همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها
تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا
فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا
يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهى ولزمت اى نون
التاكيد فى مثبت القسم اى فى جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته
له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز

وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد بما فانهم لما اكدوا حرف الشرط بما قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقض المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة قبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية او جمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى التثنية اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث قبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما فى الوقف ولينهما مرضى عند الاكثرين وهما اى نون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما فى اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل فان لم يكن اى ضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصلة اى فالنون كالكلمة المتصلة يعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين فى ترى كما يقال ترىان هذا مثال لغير البارز تحرك الآخر بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون فى هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز وبعضهم لاجل النون وهل ترين فى هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين اى ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب بعضها الواقع فى كتب التصريف بعضها ما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها ما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى لاجل لقائها الساكن المذكور بعدها وتبقى الفتح للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة فى حال الوقف على ما لحقت به مخففا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم و المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير واختم الخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من سيئة شرا وضرا

وقد فرغ من تنميق هذه الرسالة العبد الفقير الحقير الاثمة
... على ابن عباس ... فى الخامس من شهر محرم
الحرام سنة ١٢٩.



